

خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد الشباب

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

شعبي العزيز

ها هي سنة جديدة قد أطلت علينا بعد ما انصرمت سنة مليئة بالأعمال الجليلة والمنجزات، مليئة بما وعدنا به شعبنا العزيز على أن السنة الماضية كانت سنة بعث إسلامي.

وقد حاولنا جهد المستطاع أن نحقق هذا الهدف وإن كان البعث الاسلامي في نظرنا لا يمكن أن ينحصر في سنة أو في سنين ولا حتى في جيل، بل عليه أن يبقى بعثاً ممتداً مدى العصور ومدى القرون في تجدد وابتكار وخلق وتجديد.

وقد أردنا أن نعطي للسنة المقبلة هاته التي أشرقت علينا وتطل علينا أن نعطيها مدلولا خاصاً بها ومغزى خاصاً بها فأردنا أن تكون سنة الانطلاق الاجتماعي والاقتصادي المبني على اشتراكيتنا الاسلامية المغربية تلك التي ترمي إلى ايجاد الثروة فتوزعها أحسن توزيع، لا تفقر الغني بل تغني الفقير.

ولكن هذا التوزيع وهذه الاشتراكية وهذا التعادل بين أطراف المجتمع المغربي تاجراً أو فلاحاً كان، لا يمكن أن يكون له مدلول أو أن يعتمد على قاعدة متينة ما دام مفتقراً إلى أطر وإلى شباب وإلى سواعد.

لذا خاطبنا وزيرنا الأول وأرسلنا إليه أوامرنا مكتوبة حتى نجند الشباب وطاقات الشباب للعمل في إطار الادارة المغربية لنتمكن من سد العجز والنقص الذي يلحقنا.

وإني لا أريد ولو في فرص وجيزة، أن أشرح لك شعبي العزيز، وشبابنا العزيز، ما هي الأسباب التي دفعتني إلى أخذ ذلك القرار الذي من شأنه أن يجند الطاقات للعمل سنتين في الادارة. ذلك أنه كما سبق أن قلت في خطابي المكتوب إن الحاجيات تتكاثر وتتراكم كل سنة، ذلك أن النسل يتزايد، ذلك أن تدخل الدولة ذلك التدخل المطلوب والمرجو . لا ذلك التدخل الديكتاتوري المتعنت المتعسف بل التدخل الضروري الواجب أن يكثر كل سنة ينتقل كل سنة من الميدان التربوي إلى الميدان الصحي، ثم من الميدان الصحي إلى الميدان الاجتماعي ثم من الميدان الاجتماعي إلى الميدان النقدي، ثم من الميدان النقدي إلى الميدان الصناعي والتجاري أو الصناعة التقليدية.

فنرى أن تدخلات الدولة عليها أن تكون باستمرار الأخذ بيد الرعايا. علينا أن يكون أخذاً مستمرا غير منقطع ولاسيما أن مغربة القطاع الخاص من شأنها أن تجلب إلى القطاع الخاص ذلك الشباب الذي كان ربما يرغب في العمل في أطر الادارة، لذا رأينا لزاماً علينا أن يعطونا سنتين من عمرهم يعملون بجانبنا نتعرف عليهم ويتعرفون علينا، ويتعرفون على مشاكل أمتهم وبلدهم ووطنهم ويتعرفون على ما تلاقيه الدولة من عراقيل بين متطلباتها وبين امكانياتها، ولاسيما أننا ربما سنجد في صفوف أولئك الشباب من سيطيب لهم العمل في الادارة ومن سيطمئنون إلى البقاء في أحضان الوظيفة العمومية. أضف إلى هذا أن مشكلة القضاء توجب علينا أن نستعمل أكثر ما يمكن من الأطر الصالحة الشابة التي يمكنها أن تتنقل بين العمالات وبين الجهات وفي كل قرية وفي كل مدينة مدينة حتى تسهل على المتقاضين المشاكل، وحتى تقرب القضاء من المتقاضين.



نعم علمنا بوسائلنا الخاصة أن الشباب كان متحفزاً ومازال متحفزاً لهذه التجربة، إلا أن هذا الشباب يتساءل سؤاله الأول : ماذا ستكون أجرتنا.

السؤال الثاني : ماذا سيكون عملنا ؟

تساؤلهم أخيراً : هل سيقع الفرز بين هؤلاء وهؤلاء، فيزج بالبعض منا في أخطر المناصب ويبقى البعض منا آكلا شارباً في بعض المدن ومتمتعا بجميع وسائل العيش الرغيد ؟

أجيب عن هذه الاسئلة فأقول : سوف يعامل الشباب كلهم بكيفية ديمقراطية عادلة لا فرق بين هذا وذاك.

ثانيا : سوف يتقاضون أجوراً ملائمة لمستواهم ملائمة لشباب ربما قد قرر أن يتزوج أو ربما منهم من هو متزوج أو ربما هو عماد الأسرة التي يعولها.

وأجيب عن السؤال الثالث فأقول : أننا أعطينا أوامرنا إلى وزارة الداخلية كي تكوّن خلايا الاستقبال، فبمجرد ما يتخرج الشباب ويكون مجيبا لما نرتضيه فيه سوف يرسل إذ ذاك فوراً إلى محل عمله حتى يمكن لبلده أن يستمتع بمواهبه، وحتى يمكنه هو من جهته أن يعمل في أقرب وقت ممكن وأن يدلي بنصيبه في العمل الجماعي، وفوق هذا كله أعطينا أوامرنا إلى مختلف وزاراتنا حتى تكون على بينة تامة قبل شهر أكتوبر المقبل من حاجياتها.

فعلى كل وزارة أن تحدد حاجياتها من الموظفين فيمكننا إذ ذاك أن نوزع هؤلاء الموظفين الجدد على الأقاليم حتى يمكننا أن ننهض بإدارتنا وننهض بواجباتنا تجاه مواطنينا ورعايانا، وخاتمة هذا المطاف سوف تكون أننا سنخلق عمالات جديدة ذلك أن العمالات المغربية الآن شاسعة الأطراف، والعامل كيفما كانت شخصيته وكيفما كانت مواهبه وكيفما كانت حيويته لا يمكنه أن يطوف بعمالته أو يطلع على أحوالها أو أحوال السكان إلا في ظرف أسابيع، لذا قررنا أن تصغر العمالات وبهذه الكيفية سيمكن لكل عامل أن يكون أقرب ما يمكن القرب من الرعايا الذين له مسؤولية النظر في شؤونهم والأخذ بيدهم.

وهذا التكثير من العمالات وتقسيم العمالات الموجودة سيلزمنا أن تكون لنا أطر جديدة وموظفون أكثر وشباباً أحسن وأطهر، فلذا كان لزاماً علينا أننا نخطو هذه الخطوة، خطوة العمل المدني الاجباري، حتى يمكن أن يتوفر لنا كل سنة قسط وافر من الموظفين.

وأملي في الله أن يكون هذا اللقاء بين المسؤولية وبين الشباب من اللقاءات التاريخية، تلك اللقاءات التي يزخر بها تاريخ المغرب لقاءات الانتصار والفوز وعدم الخيبة، هذا اللقاء يا شبابنا العزيز بينكم وبين المسؤولية لقاء بينك وبين الجهاد الأكبر، لقاء بينك وبين طهارة النفس، لقاء بينك وبين عملك صباح مساء لصالح مواطنيك، وكما قلت هذا اللقاء من اللقاءات التاريخية التي تعودت عليها وعودك التاريخ أن تجدها في طريقك وعودتنا أنت وآباؤنا وأجدادنا أن تخرج منها مرفوع الرأس وضاء الجبين طاهر الضمير مرتاح السريرة.

فإذن شعبي العزيز انطلاقتنا هذه، الاجتماعية والاقتصادية التي ترمي إلى خلق اشتراكية مغربية لا اشتراكية تأتي في حقائب ولا اشتراكية تأتي في صحف ولا اشتراكية تقرأها في كتب دراسة بكليات في الخارج، ولكن اشتراكية مغربية محضة تطابق أصولنا وأصالتنا ها نحن أوجدنا لها الأطر ؛ وها نحن أوجدنا لها الأسباب، والآن ما هي الانطلاقة وما هي نماذجها ؟

غير خاف عليك شعبي العزيز أن المغرب أمام انعدام الثروة المغربية الحقيقية وخلافا لما يقال فليست هناك ثروة مغربية، وأمام انعدام ادخار مغربي إذ أنه ليس هناك ادخار بالكم الذي نريده، وأمام انعدام خروج رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت هنا في المغرب أيام الحماية والتي خرجت وهربت بعد استقلال المغرب، وجد المغرب نفسه مضطراً كل الاضطرار ليخلق صناعته ويكوّن ثروته من مال الدولة، وهكذا أنشأ مصانع متعددة الجوانب كثيرة الفوائد في جميع أنحاء المغرب، منها ما هو صناعي محض ومنها ما هو نصف صناعي ومنها ما هو صناعي وفلاحي في آن واحد.

إلا أن هذه المصانع في بعض الأحيان وفي بعض المناطق خلقت نوعاً جديداً من البشر بمعنى أننا نلقى في الانسان الوحيد نوعاً من الثنائية لا أقول الازدواج ولكن الثنائية للشخصية.

معنى هذا أن الانسان تلقى فيه شخصيتين ؛ فمثلا إذا توجهنا من هنا إلى مكناس عبر القنيطرة وسيدي قاسم وسيدي سليمان وأرينا مصانع السكر ورأينا الفلاحة نتساءل : هل هذا النوع من البشر الذي يعيش هناك هو فلاح ؟ الجواب : لا، هل هو عامل صناعي محض ؟ نقول لا، بل نجد شخصية فيها ثنائية ما هو لا فلاح ولا هو عامل بل هو الشخصان في آن واحد. وكلما بحثنا وحللنا أكثر نجد أن نفس الفلاح الذي ينتج الشمندر مثلا ربما له واحد من أسرته يعمل بالمعمل وأن فضلات المعمل بالاضافة إلى السكر الذي يستهلكه تعود مرة أخرى إلى الفلاح إما طعاماً لماشيته أو غباراً أو سمادا.

فإذن، كل شيء يبتدىء من الفلاح ويعود إليه كمستهلك وإما كعامل، وتكونت مشاكل وكان من الضروري أن توجد هذه المشاكل، كان يمكن أن نحل هذه المشاكل بوسائل وليست قوة الابتكار هي التي تنقصنا، بالعكس ؛ ولكن لم نكن نرى حلا آخر سوى أن نعثر على الحل الذي يتناسب وسياسة المغرب وهو تعميم الخير.

فلذا قررنا أن نخوض تجربة في معمل من السكر تملكه الدولة وسيعود في ملك الفلاحين.

معنى هذا أن الفلاح الذي يبيع الشمندر سيصبح هو المشارك والمساهم في العمل وستصبح ثلاثة أرباع الأسهم التي تملكها الدولة في ملك الخواص.

بأية كيفية ؟

أولا : سنحارب الاحتكار أكثر ما يمكن. ذلك أننا سنعطي الأسبقية للفلاحين الصغار والمتوسطين دون تنحية الكبار ولكن وجود كبار الفلاحين سيكون هو الاستثناء وليس هو القاعدة.

ثانيا : سندفع قروضاً لأولئك الفلاحين يمكنهم أداء أسهمهم، فمثلا يمكن للعامل الفلاح أن يكون قد أدى واجبات أسهمه. كيف ؟ هل الصندوق الفلاحي هو الذي سيدفع التسبيقات المالية ؟ أو سيطلب منا أن نقتطع كل سنة نصيبيا من صابته ؟ كيفما كان الحال المهم أنه ابتداء من هذه السنة سيمكنه أن يصبح بنفسه رب المعمل، ولكن أية معامل سيطبق عليها هذا النظام ؟

انطلاقاً من القاعدة فإننا لا نريد أن نقتسم الخسارة، ولكن نريد أن نقتسم الربح، اخترنا معملين من معامل السكر حتى الآن، أديا ديونهما ويعملان وأصبحا يدران ربحاً وهما : معمل بني ملال في تادلة، ومعمل بهت في الغرب، وستظل الدولة مشاركة في المجلس الاداري بثلث الأسهم لسببين.

أولهما : حتى يمكنها كمشارك في المعمل أن تساهم في تخطيط وتسطير السياسة السكرية للبلاد.

ثانيهما : لحماية صغار الفلاحين بالنسبة للمتوسطين أو الكبار.

وهناك شرط آخر أن الانسان إذا ما باع أرضه وكان فلاحاً وله أسهم في الشركة فالدولة لها أسبقية شراء أسهمه حتى تسلمها لعامل آخر، وما هي نتيجة كل هذا ؟

نتيجته : أن جميع الحسابات وسير تلك المعامل سيسير كما تسير الشركات الخاصة بمجالسها الادارية وبكل ما هو حول الشركات الخاصة من ضمانات في الحسابات وحرية المناقشة بين جميع أعضاء المجلس الاداري.

ولا أخفي عنكم أنه طرحت قضية عمال تلك المعامل، فالعمال سيقولون لماذا لا تكون لنا أيضاً مشاركة في أعباء وأرباح المعمل ؟ هناك تخوفات والتخوف الذي يمكن أن يتبادر إلى الذهن هو أن هذه المشاركة التي هي فلسفتنا والتي توجد دول كبيرة وعظيمة لم تحققها، والتي تضع المغرب في رهان النجاح في تجربة المشاركة، والتي لا بد من أن ينجح فيها ؛ والمشاركة تستجيب تماماً لفلسفتنا ورغبتنا.

نعم هناك تخوفات من أن تكون هذه السابقة بالنسبة للقطاع الخاص أو الشبه الخاص بمثابة مطالبات هوجاء غير منظمة وغير مدروسة للمشاركة في جميع المعامل.

لقد فكرت في الموضوع جدياً، وكيفما كان الحال، فإن هذه الخطوة لابد من أن نخطوها يوماً ما، ولابد أن نجد أنفسنا يوماً ما أمام هذه العقبة، فمن الأفضل أن نخطو هذه الخطوة ونحن أحرار في اختيار المواقيت والوسائل والمعامل والمصانع عن أن نخطوها إرضاء للخواطر، وسيراً مع الديماغوجية.

لذا أوجه نداء خاصاً إلى الطبقة العاملة وللمنظمات النقابية وأقول : إن أملي وإرادتي وفلسفتي وإيماني ويقيني هو إشراك العمال في أقرب وقت ممكن في كل معمل معمل، ولكن هذه عملية خطيرة جداً لأنها إذا سارت بكيفية غير معقولة ودون تجارب، ربما تؤدى بالعمال أنفسهم إلى كوارث، وذلك بانهيار المعامل والمصانع، لذا فليتركونا نجرب في هذين المعملين المشاركة.

ورغم التخوفات التي أبداها البعض من عدة جهات سأقدم على مشاركة العمال في مصنعي تادلة وبهت على أساس أن هذه المشاركة لن تكون عبارة عن أسهم فردية لكل عامل عامل، ولكن مشاركة تعطي لصندوق العمال الذين يزاولون عملهم في المعمل لماذا ؟

لأسباب متعددة، أولها : خوفاً من أن ينتقل العامل من معمله ونصبح في هذه الحالة مكلفين بالبحث عنه لاعادته إلى معمله، خصوصاً وهو يحمل سهماً من أسهم المعمل الذي كان يشتغل فيه.

ثانيهما : ربما تكون الدولة في حاجة لهذا العامل لأنه من الأطر المهمة حتى يساهم بخبرته في معمل السكر الذي سيشيد في الجنوب عندما يتم تشييد سد ماسة، وفي هذه الحالة سيقع خلل في توازن الأسهم، لذا سنقرر أن تكون مساهمة العمال بواسطة صندوق لهم وفي آخر السنة يوزع عليهم بكيفية تضمن العدل وحقوق الجميع.

هذه تجربة مهمة جداً، فلهذا لا أقبل أن يفشلها البعض بالمطالبة في المشاركة في معمل من المعامل أو شركة من الشركات، ويفسدون تجربتنا.

أطلب من جميع العمال أن يكونوا واعين وفي مستوى مسؤوليتهم حتى نستطيع التفكير ونجرب هذه

التجربة وأنا أعاهدهم أنني لن أقف عند هذا الحد، فلا يعقل أنني أشرك عمال مصنعين فقط فمصانعنا والحمد لله كثيرة ومتعددة في المغرب، الدولة لها مصانع في القطاع العام أو الشبه العام أو التي هي مشاركة فيها، إنما يجب أن نسير تدريجياً حتى لا تقف سيارتنا في الطريق ونحن نفكر في وضع كناش بأرقام المداخيل والمصاريف، وكل معمل او مصنع بالنسبة لعدد عماله ورأسماله والمشاركين فيه استجاب لتلك الأرقام وإلى ذلك المعيار ودخل في قالب المشاركة، فإن الدولة ستعمل على إشراك العمال فيه قبل مطالبتهم بذلك، فالدولة هي التي ستتولى عملية دفع المعامل إلى مشاركة العمال بعد أن تكون هذه المعامل قد أصبحت في وضع يسمح لها بذلك، أي تستجيب بنسبة أرباحها وتوازن حساباتها واسهمها وأموالها الموضوعة في البنك، وعدد عمالها وتسويق انتاجها، وهذا يستلزم بالتفكير ومهلة من التجارب.

لذا أطلب من العمال أن يكونوا واعين ذوي تفكير ولا يستمعون إلى المشعوذين لأن المشعوذين سيكثر عددهم وسيطالبون بشن إضراب للمطالبة بالمشاركة هنا أو هناك، لأن الدولة غير مستعدة للعمل تحت الضغط بل هي مستعدة لأن تفكر وتمهد لكل أسباب نجاح المشاركة.

إن هذا يتطلب وعياً وإحساساً وشعوراً بالمسؤولية، ولكن يقيني أن هذا الشعور وهذا الوعي وهذا الاحساس موجود عند الطبقة العاملة، بأهمية هذه الانطلاقة الاجتماعية الاقتصادية الرامية إلى الاشتراكية المغربية وبناء صرحها.

بقيت الصفحة الثانية. أخطر من الاولى بالنسبة لانعكاساتها، ولما يمكن ان يترتب إما عن نجاحها أو عدم نجاحها ذلك أننا نريد أن نعيد تجربة جديدة في استثمار الأراضي المسترجعة التى استرجعناها أخيراً بظهير

نحن حاولنا أن نعرف الخلية التي سنبني عليها عملنا وتبادرت إلى ذهننا خلية الجماعة، ومما يؤسف له — شعبي العزيز وشبابي المتوثب — أن الجماعة المغربية لم يدرسها أحد من المغاربة ولم يكتب عنها والحالة أنه لو وجد لينين في روسيا سنة 1917 قاعدة كقاعدة الجماعة لاتخذها لبناء الاشتراكية السوفياتية ذلك أن الجماعة فيها التعاونيات والجماعة فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الجماعة كان فيها توزيع (التويزة) وتوزيع الماء، الجماعة كان من واجباتها حفر الآبار، الجماعة كان من حقوقها كذلك النظر في مسائل السلم أو الحرب بين القبائل، كان كل شيء يتمشى في الجماعة بالرأي والاستشارة والشورى، لا بالضغط، ولا بالقهر، وكانوا بهذه الكيفية يجعلون (المخزن) بعيداً عن عدة مشاكل يحلونها بأنفسهم.

قلت لكم ؛ كانوا يحلون مشكل توزيع الماء إذا كانت (الساقية) والذي كان هو أهم شيء ولا يزال يحلون مشاكل القضاء بينهم، يحلون مشاكل المرعى بين قبيلة وأخرى، يحلون مشاكل (التويزة) وتوزيعها، فكانت حقيقة اللامركزية التي جعلت بامكان اجدادنا أن يجاهدوا العدو ويجابهوا الأخطار التي كانت قادمة من الخارج، مطمئنين على أن المسائل اليومية الضرورية ستتولى الجماعة حلها.

وقلت لكم، طالعوا هذا الموضوع ولقد اكتشفت فيه شخصياً أشياء مهمة، وقلت لكم لو وجده لينين في بلاده لبنى اتحاد الجمهوريات السوفياتية على نظام الجماعة، إلا أن الجماعة مع الأسف لم تبق لها نفس الحيوية ولم يبق لها نفس الدور القديم لأسباب :

أولا : أننا إذا قرأنا الكتب التي كتبها الفرنسيون عسكريون أو مدنيون نجد أن من جملة المقاومين لدخول الاستعمار الأجنبي للمغرب، النظام الجماعي، وجدوا قلاعا للجماعات التي كانت متحالفة بعضها

مع بعض والتي وقفت في وجه العدو ؛ ومن ثمة قرر الفرنسيون أن يقللوا من قدرة الجماعات.

ثانيا : وسائل النقل في البلد جعلت كثيرا من الناس يخرجون من البوادي إلى المدن واختلط هذا بذاك والقبائل ببعضها ولم تبق الجماعة متوفرة على الصبغة التي تعطيها قوة الأمر والنهي والالتزام.

وأخيراً : إحداث جماعات قروية أو بلديات جعل من الجماعة غير تلك التي كنا نعرف وجعلني شخصياً لا أبني العمل الذي سأقوله لكم على الجماعة، معنى هذا أنني لن أبنيه على الجماعة جغرافيا ولكن لابد أن نبنيه على الجماعة من الناحية الفلسفية والسير والتمشي والمذهب.

فلذا قررنا أن نقوم هنا كذلك بتجربة سنأخذ ضيعة في كل جهة من الجهات الاقتصادية أو ربما نأخذ ضيعة من كل إقليم من الأقاليم، وهنا سنرى أن الضيعات التي سنأخذها ستصير من أحسن الضيعات إنتاجا وستبقى ملكاً للدولة.

وسنعتمد فقط موقعها ؛ وسينتخب من الجماعات والقبائل المحيطة بالضيعة مجلس خاص منتخب تشترط فيه عدة مسائل :

لابد أن يكون المنتخب من سكان المنطقة فلاحاً، ولابد أن يكون متزوجاً وله أولاد لكي يعرف حق المسؤولية، ولا يكون سنه أقل من خمس وثلاثين سنة، ولا أكثر من ستين سنة، ينتخبونه ويضمونه إلى المجلس البلدي أو مجلس الجماعة القروية كمنتخبين للناحية، ولكن منتخبين لقطاع خاص. بمعنى أن الجماعة القروية أو البلدية تبقى في اختصاصاتها بحيث لا يتدخل الآخرون في المسائل البلدية أو القروية، كما أن مجلس الجماعة القروية أو البلدية لا يتذاكر في مشكل يتعلق بالضيعة أو الأراضي التي هي من اختصاص ذلك المجلس، ولكن رعاية لهم وأخذاً بيدهم وإكباراً لشأنهم وشخصيتهم وتشجيعاً لهم على القيام بمسؤولياتهم، سيكونون منضمين للمجلس البلدي أو الجماعة القروية لتعطيهم هيبة وحرمة. ومدخول تلك الضيعة سيكون ثلثه للدولة وثُلثاهُ لتلك الجماعة القروية التي تقع فيها الضيعة.

ولن يوجه مدخول الجماعة لسد عجز في الميزانية او ليصرف على موظفي البلدية، لا، سيكون موضوعاً في صندوق خاص للتنمية لمشاريع مشخصة، بارزة مدروسة، الضيعة سيكون ثلثه للدولة، وثلثاه لتلك الجماعة القروية التي تقع فيها الضيعة.

ماذا سيكون دور الادارة إذ ذاك ؟

الادارة ستتدخل في مرحلتين، أولا : وزارة الفلاحة هي التي ستعين المسؤول الموظف في القرية أو الجماعة الذي سيتكلف بالضيعة، ولكن باقتراح من الجماعة، وليست الوزارة من الرباط هي التي ستبعث لهم بفلان للتكفل بالضيعة إذا أرادوا أن يختاروا أي شخص يأتون به للقيام بذلك العمل، وزارة الفلاحة ليس لها إلا أن توافق، تدخل الادارة ينحصر في وجود القائد دون أي حق في التدخل ودون أي اختصاص في المجلس الاداري الذي عليه أن يجتمع مرة كل شهر أو شهرين.

وتنحصر مهمة القائد في تسجيل حاجيات الجماعة ليبلغها للرباط، أو ليبلغ المجلس ماذا تقترحه وزارة الفلاحة، أو ماذا يقترح مكتب التسويق والتصدير، سوف لا يبقى ذلك التداخل في الضيعات التي سلمت للعمالات وكان ذلك التداخل بشكل مصيبة في بعض العمالات، لا لأنه كان هناك تداخل وتساكن بين السلطة والمنتخبين، فكان هذا يغطي على هذا، لكن هنا فإن الدولة والسلطة ليس لها أي حق في التقرير، لا حتى حق

المداولات في المجلس الاداري، فقط حضور استشاري وتناول الكلمة أو عدمها من حق المجلس، وللمجلس أن يكلف أولا برفع تقرير أو رسالة وعليهم أن يطبقوا، وإذا أراد المجلس أن يشغل رجلا تأكدت لديهم صلاحيته وسابق معرفته-بخبرته يطلبون من وزارة الفلاحة اعتماده، وليست وزارة الفلاحة هي التي تقرر بعث فلان أو فلان للعمل في الضيعة.

بالطبع، هذا يتطلب من الجماعة ان تستعين لقضاء حاجاتها بشركات خاصة والحسابات، ولهذه الشركات أن تتولى ضبط كنانيش حساباتهم ليعرفوا المداخيل والمصاريف ؛ ونحن من جهتنا فإن هذه التجربة لن نقدم عليها بالخسارة، بل سنختار أحسن ضيعة من الضيعات في كل اقليم ويكون انتاجها السنوي ممتازاً وبها سنطبق هذه التجربة. فإذا نجحت هذه التجربة، سيكون المشكل حقيقة قد انتهى، لماذا ؟

لأن المشكل الذي نواجهه اليوم — لا نتكلم عن أراضي البور أو الأراضي السقوية للحبوب والقطنيات أو أراضي الرعي ، تلك ستوزع وسيبدأ التوزيع في شتنبر — إنا نتكلم عن الضيعات التي تتجاوز ستين وسبعين ومائة هكتار من الحوامض أو الفواكه، على أي مقياس سنعطيها أو نبيعها ؟ لا يمكن تجزئتها ولا يمكن أن نتركها للأجانب، فإذا تمكنا حقيقة من الانتاج واستمر الانتاج كما كان أو أحسن مما كنا ننتج بدون أن نفوت الدولة ومع إيجاد مصدر جديد لثروة قروية أو محلية، سنكون قد أنهينا المشكل، فلا إقطاعية بالسماح لفلان بمائة هكتار أو لماذا فلان دون فلان ؟

فإذا أخذنا مثلا شخصين من نفس القرية فلاحين ومثريين ما هو المقياس الذي نبيع بمقتضاه لفلان دون فلان ؟

سنتجنب الظلم، ونتجنب المحسوبية وسنخطو خطوة جديدة في اشتراكيتنا وهو أننا نغني البلد، دون أن نفقر أحدا ودون أن نكون قد ساعدنا على خلق قلاع تكون بمثابة دور قوية وسط بيوت من قصدير.

لذلك فإنني اضع آمالا كبيرة على هذه التجربة، إذا نجحت فانها ستعمل على حل عدة مشاكل، ولكن لا يمكنها إلا ان تنجح، لا يمكن ان تنتج التجربة الا اذا أعطينا لتلك الجماعة التي ستكون لتسيير تلك الاراضي، القانون الخاص بالحسابات وإلا إذا أعناها لكي تسير سيراً حسنا، لا يمكن لنا ان نعرف حقيقة مصدر الخلل الا اذا ظلت الادارة في معزل، إلا إذا ظل دور وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة دور المراقبة فقط دون تدخل.

سيمكنني حينئذ إذا وقع خلل أن أعرف أين مصدره.

ولماذا لا نقوم بهذه التجربة ؟

هل المغاربة أقل ذكاء من بلاد أخرى التي تدعي الاشتراكية وليست اشتراكية أبداً، فيها حزب واحد، ونقابة واحدة، ورئيس دولة هو الكاتب العام وهو وهو إلخ ؟

ونحن ألا يمكننا أن ننجح ؟

هل نحن أقل منهم ؟

فإذا كان للمغاربة غيرة فسينهضون بالتجربة ويظهرون للجميع بأن اشتراكيتنا نبنيها يوما عن يوم، نحن الذين نستعمل ونعطي لكلمة الثورة مدلولها الحقيقي.

ومع الأسف فقد بحثت كثيراً في القاموس، فما وجدت إلا شيئاً واحداً توجد بعض الدول تخلط بين الثورة والفتنة !

أنا لست مع الفتنة، الفتنة يمكن القيام بها بمسدس واحد، الثورة هي عمل يومي، كل يوم، كل سنة، كل جيل...

الثورة لا تنحصر في إنسان ولا في جيل ولا في كتاب، ولكن هي قبل كل شيء عقيدة، لأنها عمل مستمر للتجديد، للتلقيح، للانتاج.

فلماذا إذن لن ينجح المغاربة في اشتراكيتهم هذه ؟ ألأنهم يسيرون تدريجياً ؟ أنا شخصياً أقول لكل من يستعجلني : إنك تغشني !

وأقول لمن يستوقفني : هل تعتقد أن المغاربة أقل عقلا من شعوب أخرى ؟

أنا في هذا الباب رجل وسط، وكلما نحن نجحنا في تجربتنا الأولى بالنسبة للمعامل السكرية والثانية بالنسبة للأراضي المسترجعة، كلما تمكنا إذ ذاك من فتح الباب لعمليات مثل هذه حتى لا تظل واحدة في كل اقليم أو واحدة في كل ناحية، بل عمليات وعمليات يومياً يوميا يوميا، لهذا أريد أن تكون هذه السنة سنة الانطلاق للاشتراكية الحقيقية.

وأقول للعمال في النقطة الأولى : نحن سنضع نماذج، سأعطي الامر للحكومة لتضع النماذج. فكلما استجاب معمل من المعامل المغربية كان خاصاً ام غير خاص، للمعايير والمشاركة نحن الذين سننادي العمال ونقول لهم بأن معملكم على استعداد للمشاركة. ولكن أتركونا نعمل.

وأقول للفلاحين : كلما نجحتم لا في الضيعة الواحدة التي تكون عندكم في الاقليم، ربما في كل الضيعات حتى التي استرجعت منذ ثلاث سنوات ربما ترجع إليكم، وتنتفعون منها. فلهذا فالرهان ينقسم إلى قسمين : رهان جماعي، رهان المغرب، والرهان الثاني من نوع آخر، ولست أنا الذي سأتراهن معكم أنا أعرف بأنكم سوف تنجحون لأن لديكم من المؤهلات ما يكفل لكم النجاح، ولكن الرهان هو ان تظهروا لخصومكم في الداخل والخارج أنكم أكفاء، وأن المغاربة لن يتلقوا أي درس من أي أحد، وأن المغاربة لا يستوردون الاشتراكية من الخارج، وأن المغاربة لا تأتيهم الحقائب، هم الذين ذهبوا ونصروا الأنصار وفتحوا البلاد، وهم الذين طبعوا دولا أخرى بالطابع المغربي، وليس هم الذين قبلوا بأن تطبعهم دول أخرى بطابع أجنبي.

ولهذا شعبي العزيز إذا نحن انطلقنا من القاعدة ومن الثالوث الذي ذكرت لكم تجنيد طاقات الشباب في أطر الادارة للانطلاق في الميدان بين المجتمع الاجتماعي والاقتصادي تسوده الاشتراكية المغربية الحقيقية التي ترمي قبل كل شيء إلى توزيع ثروات أحسن توزيع. وإذا طبقنا هذا في الميدان الصناعي وفي الميدان الفلاحي وإذا نحن أحسنا التطبيق وإذا نحن نجحنا، سوف تكون هذه السنة إن شاء الله سنة بعث وانطلاق وثورة مستمرة، سوف نبدأها نحن ويتممها أبناؤنا لأن أبناءنا لا ينقطعون ولأن الثورة لا تنقطع، لأن الثورة فلسفة ليست معركة دامية، والثورة فلسفة وايمان، فالثورة هنا ليست في العضلات ولكن هي قبل كل شيء في الدماغ وفي القلب وفي التفكير والابداع والانتاج.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعطينا جميعا على قدر نوايانا، وانه سبحانه وتعالى يعلم أن نوايانا جميعا

نوايا طاهرة، ونوايا شعبنا طاهرة نقية لأنه شعب معتز باسلامه، معتز بلغته معتز بماضيه، ومعتز بحاضره.

إن الله سبحانه وتعالى سيأخذ بيدنا يسير بنا دائما في طريق النجاة ليجعل سفينتنا دائماً في مأمن من كل زوبعة وفي مأمن من كل فتن ؛ إنه سبحانه وتعالى إذا أراد شيئاً هيأ له أسبابه، ولكن أسباب النجاح كلها متوفرة في المغرب. سماء معْطاء وأرض خصبة وشمس منيرة وشعب طيب يقبل كل نوع من العمليات الفلاحية أو الصناعية، بحر غني بثرواته المكتشفة وغير المكتشفة، ماضي أصيل لا نحتاج إلى مربي وإلى ملقن، مستقبل باهي بسام لأننا خططنا له وخطط له آباؤنا من قبل، هذه أسباب الله، فالله سبحانه وتعالى إذا أراد شيئاً هيأ له أسبابه، والأسباب كلها مهيأة، ولم يبق علينا إلا أن نستعمل هذه الأسباب فيما يرضى الله والرسول والضمائر.

« رب قد آتيتني من الملك، وعلمتني من تأويل الأحاديث، فاطر السماوات والأرض أنت وليي في الدنيا والآخرة توفني مسلماً والحقني بالصالحين ».

« ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة، إنك أنت الوهاب ».

ربنا اغفر لنا واجعلنا من الذين يحافظون على ما وعدوا به أنفسهم ومواطنيهم، وقبل كل شيء ما وعدوا به الله قال الله تعالى : ﴿إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يوتكم خيراً مما أخذ منكم ويغفر لكم﴾.

اللهم آتنا من خيرك وآتنا من فضلك، وآتنا من قوتك وعونك حتى يمكن لنا أن نهزم أعداءنا وقبل كل شيء أن نتغلب على أنفسنا.

أعاننا الله جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله.

الأحد 7 جمادى الثانية 1393 ـــ 8 يوليوز 1973